مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (02) (ديسمبر، 2022) -ص 199-214
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية 1830 -1973

Social transformations in Algeria through the internal migration movement 1830-1977

مختاري آمحمد[1*]، hamed@univ-tiaret.dz m
مخبر الدراسات التاريخية والأثرية لشمال إفريقيا، (جامعة ابن خلدون- تيارت)
حباش فاطمة[2]، fatma_hab@yahoo.fr

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
2021-03-10	2022-06-08

ملخّص

شهدت الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي تطورات مست مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية بالخصوص -مجال دراستنا، حيث طبقت إدارة الاحتلال تشريعات تهدف إلى زعزعة بنية المجتمع وتفكيك القبيلة في الريف، والذي انعكس بدوره على المدينة من خلال إحداث تحولات في الحياة العامة للجزائريين. وعليه نوضح كيف انعكست السياسة الفرنسية على ظاهرة الهجرة الداخلية خاصة من الريف صوب المدينة، والتحولات الاجتماعية الناجمة عنها. وعليه تهدف الدراسة إلى كشف ملامح التحولات الاجتماعية المتأثرة بالهجرة الداخلية، وفق منهج تاريخي وصفي وتحليلي. ومن نتائج الدراسة كشف العلاقة بين الهجرة الداخلية والتغيرات الاجتماعية في الجزائر بين منطقتي الجذب المتمثلة في المدينة ومنطقة الطرد المتمثلة في الريف، مع تتبع السياسات الفرنسية خاصة الاستيطان الرامية إلى ضرب نواة القبيلة والأسرة. معرجين على نمو السكان والبناء الاجتماعي قبل وبعد الاستقلال، وعوامل وانعكاسات الهجرة بعد سنة 1962. وتتبع واقع الأسرة الريفية في المدينة مع ذكر عوامل جذب المهاجرين إليها. والتنويه بضرورة الاهتمام بالمجال الاجتماعي في الدراسات التاريخية الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإدارة الفرنسية؛ الهجرة؛ التحولات الاجتماعية؛ الريف؛ المدينة.

Abstract

Algeria has seen developments after 1830 in several areas, especially the social field. And The French occupation administration deliberately applied legislation aimed at destabilizing the structure of society and dismantling the tribe in the countryside, which in turn affected the city socially, and contributed to external migration in general, internal migration in particular from the countryside to the city, And European reverse migration. Accordingly, we seek to uncover the Lineaments of social change affected by internal migration on the tribe in the countryside and on the immigrant family in the city. The study aims to uncover the relationship between internal migration and social changes in the countryside and the city, and the impact of French policies in that. Turning to the social structure before and after independence, the reality of immigration after 1962 and its causes. And the reality of the rural family in the city.

Keywords: French administration policy; Immigration; Social transformations; countryside; city.

[*] المؤلف المراسل

مقدّمة

تعرّض المجتمع الجزائري لتحولات اجتماعية خلال فترة الاحتلال الفرنسي نتيجة للاستراتيجيات المتعددة الأهداف المتبعة من طرف إدارة الاستعمار الفرنسي، وبخاصة المراسيم التشريعية المحررة بعناية لتخدم مصلحة فرنسا والمعمر الأوروبي في الجزائر، وسياسيات عقارية واستيطانية استحوذت على جل الأراضي الزراعية الخصبة، وحتى الأراضي المشاعة الخاضعة للقبائل لم تسلم هي الأخرى من الاستحواذ بذريعة أن القبائل متمردة تدعم المقاومات الشعبية، أو أن أراضيها غير مستغلة فائضة عن الحاجة، فتم حصرها ومصادرتها. وفي المقابل كانت السياسات السالفة الذكر مجحفة في حق الجزائري.

هذه السياسات وأخرى دفعت بالجزائريين قبائل وعائلات وحتى أفرادا إلى رد فعل تمثل في الترحال نحو مناطق أخرى طواعية أو بشكل إجباري فيما يسمى بالهجرة الداخلية ذات الدلالة اللغوية البسيطة، ولكن عميقة في سياقها التاريخي. فكان للهجرة تأثير واضح المعالم على المنظومة الاجتماعية الجزائرية في الريف وفي المدينة قبل وبعد الاستقلال، فهي ظاهرة إنسانية اجتماعية خاضعة لمتغيرات سياسية واقتصادية، وثقافية واجتماعية. كما أنها تعدّ ردة فعل لتأثير المشاريع الفرنسية في الريف والمدينة التي أثّرت في المجتمع الجزائري حتى لفترة ما بعد الاستقلال.

الإشكالية

على ضوء ما تقدم ذكره، نستشف تعدد الأحداث التي دفعت إلى الهجرة الداخلية والتي انعكست على المجتمع الجزائري إبّان فترة الاحتلال الفرنسي وفترة ما بعد الاستقلال، وحتى نتبيّن بصورة جلية نتائج الهجرة على التغيرات الاجتماعية الجزائرية في الريف والمدينة، ونتتبع مراحل التطور وما تمخض عنه نتساءل: كيف انعكست سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي والهجرة الداخلية على التحولات الاجتماعية في الجزائر؟

لتندرج بعدها تساؤلات فرعية: عن ماهية الهجرة؟ وما هي أهم نظريات علم الاجتماع بخصوصها؟ وفيم تمثلت أهم السياسات الفرنسية المؤثرة في المجتمع وعلى الهجرة الداخلية؟ وكيف نلتمس أثر الهجرة المحلية في التحولات الاجتماعية قبل وبعد سنة 1962؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

تعالج الفرضية مدى تأثُّر هجرة الجزائريين بسياسات سلطة الاحتلال الفرنسي وبخاصة السياسية التشريعية، والسياسة العقارية، وسياسة الاستيطان. وكيف انعكست الهجرة الداخلية بشكل مباشر على التحولات الاجتماعية في الريف والمدينة على المدى القريب والبعيد خلال الفترة الممتدة ما بين 1830- 1973.

الفرضية الثانية

إن السياسات الفرنسية قد أثرت بشكل نسبي وغير مباشر على الهجرة الداخلية وعلى التحولات الاجتماعية في الجزائر في المدينة والريف، كما يمكن التماس حدوث تحولات وانعكاسات اجتماعية بشكل عرضي وكتصرف طبيعي لتغير البيئة.

أهداف الدراسة

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- تتبع مسار السياسيات الفرنسية ضد الجزائريين والتي أدت إلى الهجرة الداخلية ومست الحياة الاجتماعية.
- تبين مدى ارتباط الهجرة الداخلية بالتحولات الاجتماعية في الريف وفي المدينة.
- توضيح أن الحياة الاجتماعية بعد الاستقلال تعدّ نتيجة تراكمية حتمية لأحداث ما قبل 1962.

الدراسات السابقة

تطرقت جلّ الدراسات التي عالجت محور الهجرة كونها ظاهرة سوسيولوجية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وخُصَتْ الهجرة الخارجية إلى أوروبا والمشرق العربي والدول المغاربية بالنصيب الأوفر من الدراسات التي أفادتنا في الإطار المفاهيمي للبحث، كدراسة الأستاذ عبد الحميد زوزو الموسومة بـ: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ودراسة الأستاذ عمار هيلالي المعنونة بـ: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918.

ولكن لم يتم تتبع مسار الهجرة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها بشكل مباشر، وبخاصة سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي، ولا رصد نتائج وانعكاسات الهجرة الداخلية على المجتمع الجزائري قبل وبعد الاستقلال. وعليه نسعى من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ: التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة 1830 -1973، إلى تتبع العلاقة بين السياسات الفرنسية وظاهرة الهجرة الداخلية ومدى تأثيرها المباشر على التحولات الاجتماعية في الجزائر في المدينة والريف قبل وبعد سنة1962.

منهج البحث

طبيعة الموضوع التاريخي الاجتماعي توجهنا لانتهاج تكاملية منهجية، تمثلت في المنهج التاريخي الوصفي قصد تبين ووصف بصورة جلية التطورات الاجتماعية المتأثرة بالهجرة الداخلية والسياسات الفرنسية. والمنهج التاريخي التحليلي؛ بغية تحليل المعطيات ومحاولة إبراز الروابط بين عناصر الدراسة والخروج بنتائج نسبية. والمنهج الإحصائي لتتبع كرونولوجية الهجرة من سنة1830 إلى سنة 1973.

نتائج الدراسة

- انعكست السياسيات الفرنسية وبخاصة الاستيطان والتشريعات العقارية على ظاهرة الهجرة الداخلية، وساهمت بشكل مباشر في الحياة الاجتماعية للجزائريين.

- ساهمت الهجرة الداخلية بإحداث تغيرات اجتماعية في الريف على مستوى القبيلة، وفي المدينة على مستوى الأسرة المهاجرة من الريف إلى المدينة والعكس كذلك.
- تباين إحصائيات النمو والتوزيع الديموغرافي قد يكون لعدة أسباب، منها عدم اكتراث الإدارة الفرنسية للسكان الجزائريين خارج المدن، أو لنفور الجزائري من الإدارة الفرنسية رافضا التسجيل في السجلات المدنية.
- استمرار التأثيرات السلبية للسياسة الفرنسية على مرحلة ما بعد الاستقلال 1962.
- إن حتمية التأقلم مع نمط معيشة المدن فرض على المهاجرين التماشي مع التحولات الاجتماعية، ومواكبة تطورات بيئتهم بشكل عسير.

- **دوافع الدراسة**

تنصب دوافع هذا البحث في إماطة اللثام عن الوقائع التاريخية المتعلقة بتأثير الهجرة الداخلية على التغيرات الاجتماعية وارتباطهما بالسياسات الفرنسية كنتيجة مباشرة. وانعكاسها على التحولات الاجتماعية لفترة ما بعد الاستقلال.

مفاهيم الدراسة

التغيرات الاجتماعية

تتأثر بالعوامل الداخلية أو الخارجية المنشأ وهي ظاهرة مستديمة ينتج عنها تحولات واسعة النطاق تتعلق بمصير الجماعة لا الأفراد كل على حده(جيل، 2011، صفحة 41).

- الهجرة

هَاجَرَ الرَجُلُ هَجرًا إذًا تباعَدَ وتناءى، وقيل الهَجْرُ: السَنَةُ فَصَاعِدًا، وَقِيلْ بَعْدَ سِتِةِ أيَامْ فَصَاعِدًا.
-الهَجْر: المَغِيبُ أيًّا كَانْ. الهَجر: ضِد الوَصْلِ، هَجَرَهَ يَهْجُرُهُ وهُجْرَانًا.
-الهِجْرَةُ والهُجْرَةُ: الخروج من أرض إلى أرض. وأصلُ المُهَاجِرِ عِنْدَ العرب: هو خروج البدوي من باديته إلى المدن (منظور، صفحة 23).

-الهجرة الداخلية: هي هجرات محلية لا تتجاوز الحدود السياسية وهي أكثر الأنماط شيوعا في الدول النامية (زوزو ر.، 2008، صفحة 60). وهي نتاج أسباب تاريخية وطبيعية، حيث إنها تمتاز بشكل عام بتوجه واحد من الريف إلى المدينة؛ مما يزيد الضغط على الأخيرة، مع إحداث تغيير في العمران وظهور الأحياء القصديرية. كما أنها تؤثر سلبا على قطاع الفلاحة الذي يفقد بدوره اليد العاملة، إضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين الفلاح والأرض، وتساهم في تباين اجتماعي بين سكان المدن (السويدي، صفحة 71).وقد تكون موسمية ذات طابع فلاحي، وتنتشر هذه الظاهرة في البلدان المتخلفة اقتصاديا (العابدين، 2017، صفحة 83)

الهجرة الداخلية في الجزائر

ساهمت سياسة إدارة الاستعمار الفرنسي في تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية، لعدة أسباب منها مصادرة الأراضي والإبادة والتهجير والنفي، وسياسة الاستيطان والتشريعات العقارية التي كانت تصب في مصلحة المعمّر على حساب الجزائريين، مما أدى إلى تغير النظام الاجتماعي القبلي وتفكيك بنية القبيلة، والانتقال من نظام الملكية العقارية الجماعية إلى نظام الملكية العقارية الفردية، وبذلك قضت على النظام الاجتماعي الجماعي التكافلي، لتحوّلها إلى نظام حقوق ملكية أفراد.

تنقسم الهجرة الداخلية إلى:

-1- الهجرة الطواعية: اختيارية، تتعلق بظروف البيئة الجغرافية كمنطقة طاردة.

-2- الهجرة القصرية ألإجبارية: تكون هجرة حتمية تحت الضغوط الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية(زوزو ر.، 2008، صفحة 63).

نظريات علم الاجتماع حول المجتمع والهجرة

يرى علماء الاجتماع المناصرين للتقليد الوظائفي بأن المجتمع هو بنية متوازنة يساهم كل عنصر فيها في الإبقاء على المجموعة (جيل، 2011، صفحة 42). ويرى ألكيسيدو طوكفيل (Alexisde Tocqueville) (ينظر التعليق رقم:01(بضرورة المساواة في الفرص بين الأشخاص (جيل، 2011، صفحة 49).

الوعي الجماعي

يعني الحالة التمثيلية والمعرفية والانفعالية التي تضمّ إضافة إلى الشخص ذاته جميع أفراد المجموعة والمصالح والقيم الثقافية (جيل، 2011، صفحة 63).

-ركزت الدراسات السوسيولوجية على ظاهرة الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي والتحول في نسيج المجتمع وفي شبكة العلاقات الأسرية (زوزو ر.، 2008، صفحة 70). ومن

بين النظريات والتوجهات لدراسة الهجرة

1 - النظرية الجغرافية التي تقوم على طرحين

1-1- ارتباط الهجرة بعامل الطرد من المنطقة الأصلية واختلال التوازن بين عدد السكان وخصائص بيئتهم.

1-2- ارتباط الهجرة بالمجتمع المستقبل؛ بمعنى أن المهاجرين يتوجهون في العادة صوب المناطق المشابهة جغرافيا والقريبة لبيئتهم الأصلية، لكن بعض المتخصّصين يصرحون بأن هذه النظرية قاصرة لدراستها السطحية لظاهرة الهجرة متجاهلة عوامل التغير الاجتماعي.

2 - نظرية التفسير الاقتصادي

يُرجع أصحاب هذه النظرية ظاهرة الهجرة إلى العوامل الاقتصادية بين المناطق الطاردة والمناطق المستقطبة الجاذبة. هذه النظرية بها نقص لتجاهلها العوامل المؤثرة على السلوكيات الإنسانية"(زوزو ر.، 2008، الصفحات 71-72).

3–"نظرية التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة

يرجع أصحاب هذه النظرية ظاهرة الهجرة إلى تداخل عدة عوامل بنظرة متكاملة وقراءة للواقع ودراسة النتائج. ولها عدة توجهات:

3-1- الاتجاه الثقافي

يرى أصحاب هذا التوجه أن الثقافة لها دور في تشجيع الهجرة، كما لها دور في إبراز ميولات المهاجرين، وامتزاج العوامل الثقافية بالاقتصادية مثل البدو الرحل.

3-2- اتجاه التنظيم الاجتماعي

يؤكد أصحاب هذا التوجه بأن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي، وأنها تحافظ على توازن النظام الاجتماعي، وتفتح الطريق عند بعض المهاجرين لتغيير أوضاعهم وظروفهم، كما أن الهجرة تتأثر بالوضع الاجتماعي في المنطقة الطاردة والمنطقة الجاذبة وتؤثِر وتُغَير في القيم الاجتماعية.

3-3- اتجاه خصائص المركز الاجتماعي

رجّح الباحثون أن الميل إلى الهجرة يختلف على حسب المركز الاجتماعي والوضع الطبقي التعليمي المهني، وعلى هذا الأساس أكدت الدراسات استحالة الفصل بين ظاهرة الهجرة والدور الاجتماعي"(زوزو ر.، 2008، الصفحات 73-74).

أولا - مراحل نمو السكان

يقف الدرس للإحصائيات السكانية بالجزائر ما بين 1830- 1966 على ثلاث مراحل مهمة من تطور النمو الديموغرافي(السويدي، صفحة 69):

المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1830-1886

هي أخطر مرحلة في تاريخ الجزائر المعاصر، عرفت ركودا وتناقصا في عدد السكان لعدة أسباب أهمها:

1- كثرة الأوبئة: وبخاصة في سنوات1851، 1866، 1868 التي أدت إلى هلاك مئات الآلاف من الجزائريين وتدهور الوضع الاجتماعي وبخاصة الجانب الصحي؛ مما أدى إلى وفاة حوالي50,000 طفل.

2- السياسة الفرنسية الاستعمارية: انتهجت سياسة عسكرية أتت على الأخضر واليابس وأدت إلى استشهاد وإبادة الكثير من المجاهدين في إطار المقاومة الشعبية.

3- تهجير السكان: وهي نتيجة حتمية للسياسات الفرنسية قصد الاستحواذ على الأراضي.

4 مصادرة الأراضي الخصبة وتسليمها للمعمّرين في إطار سياسة الاستيطان، ساهمت في الهجرات الداخلية.

المرحلة الثانية خلال الفترة الممتدة ما بين 1886- 1921

عرفت هذه المرحلة نموا سكانيا بطيئا بزيادة تتراوح ما بين 0,4% إلى 1,7% (السويدي، صفحة 69).

المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1921 إلى ما بعد الاستقلال

وهي فترة الانفجار السكاني، ومن خلال العودة إلى إحصائيات 1960 تضاعف عدد السكان ليتجاوز تسعة ملايين نسمة دون احتساب الأوربيين ليصل سنة 1977 إلى حوالي 18 مليون نسمة(زوزو ر.، 2008، صفحة 70).

ثانيا - التوزيع السكاني

تباين التوزيع السكاني في الجزائر، فنجد مناطق يكثر فيها السكان على حساب مناطق أخرى بمعدل توزيع عام يقدر بـ: 1 نسمة/كلم^2، وهذا يعود إلى عوامل طبيعية واقتصادية، وعليه يمكن تقسيم علاقة الكثافة السكانية بالعوامل الجغرافية إلى:

1- **منطقة التل** التي تشهد تكاثر تساقط الأمطار، حيث تزيد على المتوسط ما بين 400 - 1000ملم^3 في السنة، وهي ذات مناخ معتدل وتربة خصبة صالحة للزراعة. وبكثافة سكانية تنحصر ما بين 25 - 100 نسمة/كلم^2.

2- **منطقة السهوب**: يقدّر معدل التساقط بها: 400 ملم^3 في السنة، بها غطاء نباتي يسمح بمزاولة الرعي وتضم أراضي زراعية سهبية وكثافة سكانية تقدر بحوالي 4 نسمة/كلم^2.

3-**منطقه الصحراء**: تمثل حوالي 90% من المساحة الكلية للجزائر، تعرف تساقط أمطار يقل عن 200ملم^3، بكثافة سكانية تقدر بـ: 1 نسمة/كلم^2(السويدي، الصفحات 70-71).

ثالثا -البناء الاجتماعي في الجزائر خلال عهد الاحتلال الفرنسي والعوامل المؤثرة فيه

1- البناء الاجتماعي في الريف

أولت إدارة الاحتلال أهمية كبيرة للنظام الاجتماعي في الريف المتمثل في القبيلة، وعليه عمدت إلى عدة سياسات، كما تمّ استحداث جهاز رقابي خاص تمثل في تأسيس المكاتب العربية متعددة المهام، فانعكست تأثيراته على عدة مجالات، ومن أهمها المجال الاجتماعي في عده نقاط أهمها:

- متابعة النمو الديمغرافي: متابعه حركة المواليد والوفيات والحالة الصحية والتعليمية لكل منطقة سكانية. وفي المقابل شجعت على الهجرة الأوربية(داهة، صفحة 143) لإحداث تغيير ديموغرافي.

- الإحصاء الاجتماعي للقبيلة: من خلال التقارير الفصلية المفصلة ومتابعة مذكرات القادة العسكريين والرحالة المستكشفين التي تحمل في طياتها معلومات عن فروع القبيلة، ونقاط القوة، ومراكز المياه، ومصادر ثراء القبيلة، والثروة الحيوانية، وطرق التجارة الداخلية الصحراوية، وتقارير عن الزعامات القبلية، ومعرفة نمط سكان الريف والمناطق الجبلية، وهذه المعلومات تعدّ حوصلة عن الحياة الاجتماعية في الريف الجزائري"(حباش، 2012-2013، الصفحات 322 -323).

كما اهتمت إدارة الاحتلال الفرنسي كذلك بالقطاع الزراعي باعتباره الشريان الأساسي في الاقتصاد، فسعت من خلال التشريعات إلى هيكلة القطاع الفلاحي بشكل جديد يخدمها ويخدم مصلحة المعمّر. ومن بين أهم هذه التشريعات العقارية التي أدت إلى التغيير الاجتماعي والهجرة وتفكيك النظام القبلي(زوزو ر.، 2008، الصفحات 138-139) نذكر:

- مصادرة الأراضي التابعة للقبائل المنتفضة المقاومة.
- الاستحواذ على الأراضي البور بحجة أنها ميتة غير مستغلة؛ وعليه تصبح ملكا لمن يستغلها.
- إصدار مرسوم 21 سبتمبر1830 الذي أدى إلى مصادرة أملاك الوقف.
- مرسوم 28 أوت 1832 الذي ينصّ على أن كل المعاملات العقارية بين الأوروبيين والجزائريين تخضع للقانون الفرنسي.
- مرسوم 21 جويلية 1846 الذي باشر إجراءات التحقق من عقود الملكية، ويجب على كل من يريد بيع قطعة أرض أن يبرز سندات الملكية، وفي المقابل وزارة الحرب هي من تمنح العقود للأوروبيين والأرض التي لا يحوز أصحابها على سندات تثبت ملكيتهم، فهي ملك للدولة(بن داهة، صفحة 317).
- قانون 16 جوان 1954 الذي من خلاله حاولوا إدخال التشريع الفرنسي على عقارات المسلمين والأوروبيين، وبذلك مُنع على القبائل ملكية الأراضي المشاعة، والسماح لهم بحق الانتفاع منها فقط. ثم إصدار قانون 1856 الذي ينصّ على أن كل من يتغيب عن أرضه لمدة ثلاث سنوات، فهو في حكم المتنازل عنها، وبالتالي تصبح ملكا للدولة(هلايلي، 2007، صفحة 44).
- القرار المشيخي (La Sènatus Consulte Du 22 Avril 1863) الذي أدّى إلى تحديد أراضي القبائل وحصرها وتفكيكها؛ ليتم بعدها توزيع السكان على الدواوير، كما أدّى إلى إدخال نظام جديد متمثل في الملكية الفردية للأرض، مما ساهم في تجزئة النظام الاجتماعي، وأدى بشكل كبير إلى قلب طبيعة العلاقات الاجتماعية القبَلِيَة(عدي، 1983، صفحة 59)، والحدّ من الزعامة القبلية التقليدية. وفي المقابل سمح القانون لإدارة الاحتلال الفرنسي بمصادرة الأراضي الفائضة وغير المستغلة؛ بحجة أنها زائدة عن متطلبات السكان، ومكن القانون كذلك من توسيع مشروع مصادرة أملاك الحُبُوسْ.
- قرار فارني(Warnier) 26- 07- :1873بموجبه سُمح باستقبال المهاجرين الأوروبيين من عدة مناطق وبخاصة منطقتي الألزاس واللورين، وهو قرار عقاري جديد في فتره انتصار المعمرين على الإدارة العسكرية، والذي ساهم في زيادة نشاط رؤوس الأموال الأوروبية وكل هذا تحت سلطة القانون الفرنسي"(بليل، الصفحات 56 - 60).كما أنه ساهم في توزيع القبائل على الدوار، وكان للتشريعات الفرنسية انعكاسات سلبية اجتماعية نفسية واقتصادية من خلال تجزئة العمل الجماعي إلى عمل فردي، وهذا ما دفع إلى القطيعة مع النظام الاجتماعي التقليدي المتوازن لما قبل سنة 1830 (عدي، 1983، صفحة 60).

2-انعكاسات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية للجزائريين

- تفقير المجتمع وإحالة الفلاحين على البطالة، أو عملهم كخماسين عند المعمّرين، وتوجيه المهاجرين إلى المدينة من خلال تحويل اليد العاملة الفلاحية نحو المجال الصناعي.
- تفكيك القبيلة وتجزئتها وتشتيتها على نظام الدواوير المستحدث.
- القضاء على النظام الفلاحي الجماعي واستحداث الملكية الفردية للأرض.

- القضاء على الزعامات القبلية المتجسدة في شيخ القبيلة من خلال تأسيس الدوار الذي يعين عليه قياد بوصاية فرنسية، وقد قام الجنرال فالي(Valée) بإعادة هيكلة قبائل منطقة قسنطينة الموالية للفرنسيين وقسمّها، ليعين عليها قياد موالين من الأعيان (سيساوي، 2009، صفحة 97).
- التدخل في القضاء الإسلامي وبخاصة بعد قرار "وارني" الذي حدّ من صلاحيات القاضي المسلم.
- التغير السلبي في مجال التعليم الذي كان قائما في الكتاتيب والمساجد والزوايا، والذي يعتمد بشكل كبير على عائدات الأوقاف التي هي الأخرى تعرضت للمصادرة، كما أن حتمية هجرة القبائل المقاومة أدت إلى تراجع نسبة المتعلمين، ليعقبها بعد ذلك قانون 16 جوان 1881 وقانون 28 مارس 1882 الذي نص على إلغاء التعليم الديني في المدارس العمومية (بليل، صفحة 150)، التي أصلا لم تكن متاحة للجميع. وزاد الأمرَ سوءاً نشاط المبشرين المسحيين وفكر المنظرين المتعصبين، حيث صرح ألكسي دوطوكفيل على أنه:" ...من الضروري والأحسن ترك الجزائريين بالخرافات والجهل والسعي إلى انقراض علماء الدين الطبيعيين الذين حرّضوا الشعب ضدنا..." (دوطوكفيل، 2008، صفحة 129).

3-نتائج الاستيطان على الحياة الاجتماعية الجزائرية (بوعزيز، 2007، الصفحات 35-38)

- تحطيم العائلات الكبرى التي تمثل قيادات المجتمع روحيا، واجتماعيا، وماديا وإداريا.
- القضاء على أثرياء المدن من تجّار وحرفين وعلماء.
- تحطيم نمط الفلاحة الجزائرية التقليدية.
- انخفاض الثروة الحيوانية مصدر رزق المجتمع الجزائري.
- التأثير السلبي على النمو الديموغرافي للسكان.
- ارتفاع نسبة الهجرة حيث ذكر المؤلف بأنه بعد الاحتلال هاجر حوالي خمسة عشر ألف جزائري، ليحل محلهم نصف العدد من الأوروبيين.
- منع السكان من التنقل، باستثناء من يحوز على رخصة التنقل، وهذا ما ساهم في قطيعة اجتماعية.

- هجرة شبه جماعية إلى المدن؛ بسبب الظروف الصعبة؛ ليستقر معظم المهاجرين في ضواحي المدينة في بيوت قصديرية، وهم يشكلون تقريبا نصف سكان المدينة(بوعزيز، 2007، الصفحات 52-53).
- تغير في نمط السكن من الاستقرار الموسمي الريفي الذي يتماشى مع الترحال من خلال نصب الخيام إلى نظام الإقامة في الدوار. ويرى الأستاذ عدي الهواري بأن مصطلح "الدوار" بمعناه الاجتماعي الحالي لم يذكره المفكرون المغاربة، فيذهب إلى أن التسمية جاءت بعد الاستعمار الفرنسي. ينص الدّوار في مفهومه على مكان لتجميع القبائل المفككة، للحد من نشاطها الرعوي وتسهيل نزع الأراضي من يد القبائل المقاومة، كما أن من أهداف إنشاء الدوار ترسيخ اليد العاملة الموسمية وإدخال الملكية الفردية(عدي، 1983، صفحة 54).ووجدت وجهة نظرة أخرى تدعو إلى أن مصطلح " الدوار" من أصول لفظية محلية (ينظر التعليق رقم:02).
- كما انتهجت إدارة جيش الاحتلال الفرنسي سياسة إقامة المحتشدات؛ لضرب الريف من خلال تفتيت القبائل وتضيع الأرزاق والأملاك، وضرب الثورة التحريرية (شمبازي، 2009، صفحة 177).

4-نظام ملكية الأراضي

عاشت القبائل حياة بدوية في إقليمها الخاص في أرض العرش تنتقل مرتين أو ثلاث مرات في السنة على حسب ظروف الرعي، وتعيش من زراعة الحبوب ومن نتاج الماشية والحيوانات، ولكل فرد في العائلة واجبات يقوم بها في ظل نظام اجتماعي تكافلي عائلي(عدي، 1983، صفحة 56). فحرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على زعزعة النظام القبلي من خلال توطين عدد كبير من الأوروبيين على حساب الجزائريين لإحداث فارق في عدد السكان وتغير الملكيات، وعليه تعالت أصوات المتعصبين بطرد الجزائريين بعيدا عن الأراضي الخصبة، بغية تسهيل الاستحواذ عليها وتوفير الأمن، حتى أنه تم تسليح المستوطنين، وهذا ما دفع ببعض القبائل إلى الهجرة الداخلية والخارجية جماعة وأفرادا.

5-تحول الجزائري من مَالِك للأرض إلى عامل-خَمّاس-

ساهمت سياسة مصادرة الأراضي في القضاء على جلّ الملكيات الجماعية للأرض، وبذلك أصبح الجزائري بحاجة إلى عمل يكفل به قوت عائلته، فتوجه للعمل عند المُعمّرِ أجيرًا أو خمّاسًا، وهذا التحول الكبير دفعهم إلى الهجرة الداخلية الموسمية. فأدى إلى تغير اجتماعي وتفكيك البنية الاقتصادية في الريف، وتردّي المستوى المعيشي(السويدي، صفحة 77).

أدت المراسيم العقارية الجائرة التي طبقت على القبائل المقاومة بخاصة إلى فرض تثبيت ملكية الأراضي مقابل نفقات كبيرة، وهذا ما دفعها إلى التخلي عن الأراضي، فتمّ القضاء على النمط الاجتماعي الزراعي والرعوي، وارتفاع نسبة مصادرة الأراضي. كما مكّنت هذه التشريعات والمراسيم الفرنسية من ظهور الملكية الفردية التي كانت من العوامل المباشرة في تفكّك نظام القبيلة(السويدي، صفحة 74). كما تعمّدت إدارة الاحتلال الفرنسي القضاء على جلّ الزعامات والمرجعيات الاجتماعية في المدينة من خلال تطبيق عدة أساليب أهمها:

- مصادرة الملكيات والثروات.
- القضاء على الصناعات التقليدية من خلال جعل عوائق وصعوبات أمام الحرفيين تحول دون حصولهم على المواد الأولية، وغيرت من التعاملات النقدية، وقضت على الأسواق التقليدية، وحولت الحرفيين إلى عمال بسطاء. وقد شهد حمدان خوجة على ذلك، وصرّح بأنه وقع تهديم لمحلات كثيرة، وبذلك قضوا على الصناعات، وتمّ تهديم المساجد، والمصانع ومحلات السوق(بن عثمان خوجة، صفحة 246)، حيث قامت سلطات الاحتلال بهدم محلات الجزائريين وأقامت مكانها دكاكين خاصةٍ بالأوروبيين(موريس، 1975، صفحة 62).
- إصدار قانون 1868 الذي يلغي النظام الحرفي.
- تغيير نظام التعامل النقدي من خلال تأسيس بنوك وغرف التجارة؛ مما أدى إلى القضاء على النظام التجاري التقليدي المحلي(زوزو ر.، 2008، الصفحات 142-143).

رابعا -الهجرة بعد الاستقلال

بعد خروج الأوروبيين من الجزائر وجد فراغ في عدة قطاعات وأنشطة في المدينة، وهذا ما حثّ الجزائري على الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة لسدّ النقص، فارتفعت نسبة الهجرة بحوالي

150 ألف مواطن سنويا سنة 1966. وعرفت الفترة الممتدة بين 1973- 1977 هجرة بمعدل 130 ألف مهاجر سنويا، توازيا مع زيادة النمو الديموغرافي الطبيعي، مما ساهم في ارتفاع كثافة السكان في المدن بمعدل تصاعدي، قدر بحوالي 5.24 ٪ما بين سنتين 1972-1974، وهذا ما أدّى إلى تقلص نسبة العاملين في القطاع الفلاحي بالمقارنة مع العدد الإجمالي لسكان الريف(السويدي، صفحة 79).

خامسا-النمو الديموغرافي

لم تتجاوز نسبة سكان المدن (5- 6 %) من العدد الإجمالي للسكان، وباقي النسبة المقدرة بحوالي (95-94 %) تركزت في الأرياف ويخضعون لنظام القبلية. وبعدما انتهجت إدارة الاستعمار الفرنسي سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي واستحداث القرى والدواوير، تغيرت الحياة الاجتماعية من جراء:

1 – تجريب وتجسيد المعمرين لثقافاتهم العمرانية الأوروبية.

2 - ظهور النظام الرأسمالي في الجزائر.

3-الصراع الدائم بين الجزائريين والمعمرين أدّى إلى انفصال وانعزال تكتلات سكانية واستحداث أخرى جديدة.

عرفت نسبة التحضر تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين 1956- 1977، حيث ارتفعت نسبته إلى 20%على حساب انخفاض عدد سكان الريف إلى حوالي 59 %سنة 1977، وهذا كله نتيجة الهجرة الداخلية. كما قدر المتخصصون بالإحصاء السكاني وجود أربع مدن كبرى سنة 1966 ليرتفع عددها إلى 11 مدينة سنة 1977، والى 27 مدينة سنة 1987 تتمركز كلّها بالشمال. وعليه فإن ظاهرة نمو الحضر في الجزائر ظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن(السويدي، الصفحات 80-83)

سادسا- عوامل الهجرة الداخلية بعد الاستقلال

1-العوامل الاقتصادية: من أجل الحصول على وظيفة مستقرة في المدن وتغيير المستوى المعيشي.

2-**العوامل السوسيولوجية:** الناجمة عن آثار سياسة إدارة الاستعمار، التي دمرت القرى، وفككت النظام القبلي، واغتصبت الأرض؛ مما أنتج ضغطا وانهيارا نفسيا للجزائريين.

3-العوامل التاريخية: عودة المهاجرين من الخارج وبخاصة من تونس والمغرب الأقصى بأعداد كبيرة، حيث قارب عددهم ثلاثة مئة ألف مهاجر، أغلبهم من سكان الريف، والذين بدورهم استقروا في المدن.

سابعا-أثر الهجرة الداخلية على البنية الأسرية

ارتبطت الهجرة الداخلية للعائلات والأفراد بالتغير الاقتصادي للريف والمدينة التي تسارع نموها وطلبت يد عاملة أكثر عكس الريف الذي لم يتطور بشكل كبير ولم يراع رغبات البعض، مما دفع إلى اختلال التوازن بين المنطقتين الطاردة والمستقطبة.وسياسة الحكومة المُرَكِزة مع معظم النشاطات الصناعية والخدمات الإدارية والصحية والثقافية في المدن الكبرى على حساب الريف، وبذلك يضطر المهاجر الريفي إلى تغيير نمط معيشته وسلوكياته ومهاراته في وسط غريب عن وسطه التقليدي دون الخضوع للتغير التدريجي(شمبازي، 2009، صفحة 179) لكسب قوته على حساب

إهمال الزراعة والأرض في النظام الريفي، فتعمقت الهوة بين المدينة والريف، وأفقدت الريف قوّته ذات الطابع الفلاحي، جراء فقدانها لليد العاملة، واختلال التوازن العائلي، وهذا ساهم في إحداث ضغط كبير على المدينة.

الأسرة الريفية في الوسط الحضاري

- **السلطة**

تركز الأسرة في الريف على القيم والعادات والتقاليد، أي النظام القبلي للعشيرة الذي يركز على كبار السن (الشيوخ)، عكس المدينة التي تفرض النظام العائلي الفردي عموما بسلطة الآباء والتأثر بسلطة القانون والوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي.

- النشاط الاقتصادي

الانقلاب على النمط التقليدي المعاشي الذي يلبي متطلبات الأسرة الممتدة، ويحافظ على استمراريتها، ويبرز قيمة التعاون والتضامن الاجتماعي الجماعي في الإنتاج والاستهلاك، ليتغير ذلك بعد الهجرة إلى المدينة إلى نمط معاشي يعتمد على الراتب الشهري وبشكل مستقل عن بقية أفراد العائلة. وتحول النموذج التقليدي الجماعي الاستهلاكي المعاشي إلى نموذج حضاري حديث صناعي تجاري يعتمد على الأجرة المحددة سلفًا في زمان ومكان معين؛ وبذلك فقدت الأسرة الجزائرية جزءًا من نظامها الاجتماعي التقليدي.

- ومن مشكلات العائلة الريفية في الوسط الحضري تأثير حياة المدينة على بناء الأسرة ونمط حياتها، على عكس الريف الذي يفرض غالبا ارتباط الفرد والعائلة بقطعة الأرض، مما يساعد على تغيير روتين حياته وانحصاره في مجال اجتماعي خاص.

- الحرف والمهن

كانت العائلة في الريف تتكفل بتعليم الأولاد مبادئ المهنة التقليدية العائلية من زراعة وتربية المواشي وحرف بسيطة، وعلى العكس تماما، فإن المدينة تتكفل بذلك لتعدّد المهن والفرص وتوفر المدارس والمصانع والورشات.

- تركيبة العائلة

تغيرت الأسرة الريفية من نمط العائلة الممتدة المتفرعة إلى نمط عائلي متقلص محدود العدد في المدينة، مما أدى إلى انكماش المجتمع الريفي عكس المجتمع المدني الذي عرف تمددا وكثافة غير طبيعية.

- السكن

في النطاق الريفي يمكن للعائلة أن تتوسع من الناحية العمرانية مع حرية تغيير المسكن بسهولة على عكس المدينة فتوسيع السكن بها صعب جدا.

- التباعد الاجتماعي الجغرافي

تفرض الحياة الريفية على الشخص البقاء ضمن العائلة، وفي حالة التوسع فإنه يكون بجانب السكن الأصلي للعائلة النواة، على عكس المدينة التي تصعّب توسع السكن، مما يحتم على أفراد العائلة نفسها بعد الهجرة إلى التباعد في أحياء أخرى، إضافة إلى تأثير عامل الوظيفة وتعليم الأبناء

وبذلك تتقلص العائلة وتنفرد لوحدها. فنجد في ضواحي المدن وبخاصة الأحياء القصديرية مقاومة كبيرة للمحافظة على التقارب الاجتماعي التقليدي للمهاجرين، ولكن ما تلبث في الذوبان والانقسام تحت ضغط المدينة، لتتجه نحو النمط الفردي في ظل المحدودية وضيق السكن.

- الزواج

يكثر في الريف المحافظة على الزواج العائلي، ولكن في المدينة قد يتجه الشباب إلى الزواج خارج الأسرة ومن بنات المدن؛ حتى يندمج في النظام الحضري.

وانعكست سياسية الدولة على تركيز الصناعات بالمدن سلبا على الأسرة بعد سنة 1966، فساهمت في جذب سكان الريف وهذا أدى إلى نمو ديموغرافي غير طبيعي انعكس سلبا على الأسرة المهاجرة من عدة نواح:

- الوضع الصحي

أدت الهجرة الكثيفة إلى المدن إلى تنامي ظاهرة الأحياء القصديرية والمتكدسة دون وجود بنى تحتية صحية، وهذا يؤدي في بعض الحالات إلى تفشي الأمراض والأوبئة بين الأطفال بخاصة.

2 –**التعليم:** جل المهاجرين إلى المدينة يحرمون أبناءهم من الدراسة؛ بسبب تجاوز السن القانونية للدراسة، إضافة إلى ظروف المعيشة الصعبة، وانعدام شهادة الإقامة؛ الأمر الذي يُصعّب تسجيلهم في المدارس، مما قد يساهم في انحراف الأطفال.

ثامنا-كرونولوجية ثقافة الهجرة الداخلية بالجزائر

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني وفود فئات عمالية محلية إلى المدن الكبرى كانت تعرف بالبرانية(غطاس، 2000 -2001، الصفحات 19-20) وبخاصة مدينة الجزائر، وهي هجرة داخلية لطلب العمل، ولكن عددهم كان محدودا جدا. وبعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830 انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي سياسات قمعية جائرة؛ لإزاحة القبائل من طريق مشروع الاستيطان، فعمدت إلى النفي والتهجير وتطبيق سياسة الأرض المحروقة، واغتصاب الأراضي بالقوة، وإصدار مراسيم جائرة تصب في مصلحة الاحتلال والمعمّر.

مما فتح الباب أمام الهجرة الخارجية بعامة والداخلية بخاصة، حيث فرض على القبائل والسكان الانتقال من أملاكهم الخاصة، فتمت هجرات نحوي المدن والبلديات الداخلية هروبًا من الوضع المزري(شمبازي، 2009، صفحة 180) والقتل والاضطهاد، أو طلبا للرزق والعيش البسيط. لترجع إدارة الاحتلال مجددا لإصدار مرسوم يقيد الهجرة بتاريخ16 أوت 1874، ومع بروز بوادر اندلاع الحرب العالمية الأولى تحتم على إدارة الاحتلال الفرنسي إصدار مرسوم يرفع القيد عن الهجرة؛ بغية توفير اليد العاملة بفرنسا في المصانع، فتمّ إصدار مرسوم 15 جويلية 1914(زوزو ع.، 2007، صفحة 14). وبذلك تضاعفت حركية السكان بالجزائر، وكانت لها تداعيات حتى لفترة ما بعد الاستقلال. وقد اعتنت بعض الدراسات الخاصة بحركية السكان من الريف إلى المدينة محددة إياها بفترتين مهمتين:

الفترة الأولى 1962-1966وهي المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى بداية تنفيذ مشروع الثورة الصناعية، والتي عرفت هجرة كبيرة من الريف صوب المدن؛ لسد الفراغ الذي تركه خروج الأوروبيين من الجزائر إلى أوروبا، إضافة إلى خروج المواطنين من المحتشدات الجماعية، وفتح الحدود جهة الشرق

(تونس) وجهة الغرب (المغرب الأقصى)، الأمر الذي سمح بعودة الجزائريين منهما بأعداد كبيرة قدرت بحوالي600 ألف مهاجر غالبيتهم من سكان الريف، لكن تمركز جلّهم في المدن.

الفترة الثانية1966 - 1973

عرفت هذه الفترة تركيز الصناعات في المدن الكبرى، وتعدّ مرحلة مستقرة نوعا ما، وعرفت هي الأخرى اهتمام الدولة بتنمية المجال الاقتصادي والاجتماعي في المراكز الحضارية الكبرى للمدينة على حساب إهمال التجمعات السكانية الصغيرة في الريف، وبذلك تقلصت نسبة كثافة سكان الريف سنة 1956 إلى حدود 79 ٪. وفي سنة 1976 قاربت النسبة 59٪. وهذا النمو الحضاري السريع في الجزائر لا يعدّ نموا طبيعيا، وإنما هو نتيجة لحركية سكانية غير مدروسة من الريف إلى المدينة، أي الهجرة الداخلية، ويعدّ نموًا وتجمعا سكانيا على حساب التحضر المدني والتطور الاجتماعي الثقافي، مما أدى إلى التراكمات السلبية.

خاتمة ونتائج الدراسة

تعرضت جلّ المجتمعات الحديثة إلى تغيرات اجتماعية إما بشكل عرضي أو حتمي لظروف خاصة، فتباينت مسببات ومراحل هذه التحولات واختلفت نتائجها. والجزائر بدورها شهدت تغيرات اجتماعية على مدار عقود من الزمن وبخاصة إبّان فترة الاحتلال الفرنسي الذي كرس منظومته السياسية والعسكرية لطمس معالم الهوية الوطنية، وضرب ركائز المجتمع في الريف وفي المدينة. وبذلك عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية في بنية النظام العائلي خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1977 في كل من الريف وفي المدينة كنتيجة مباشرة للسياسات الفرنسية وبخاصة سياسة الاستيطان، وسياسة التشريعات العقارية والنفي والتهجير.

وكنتيجة حتمية وردة فعل عن تلك السياسات، لجأ الجزائري إلى ظاهرة الهجرة الداخلية كوسيلة للدفاع والهروب من الواقع المزري، فساهمت الأخيرة(الهجرة) بشكل مباشر في التحولات الاجتماعية التي مست الأسرة الجزائرية وبنتيها الاجتماعية ونشاطاتها اليومية، وأثرت على النمو والتوزيع الديموغرافي، وعلى نظم ملكيات الأرض. وقد استمرت هذه الانعكاسات حتى لفترة ما بعد الاستقلال على الأسرة في الريف وفي المدينة، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

- دفعت السياسيات الفرنسية وبخاصة الاستيطان والتشريعات العقارية الخاصة بملكيات الأراضي الجزائرية إلى الهجرة الداخلية.
- تأثير التشريعات الفرنسية بشكل مباشر على التحولات الاجتماعية.
- ساهمت الهجرة الداخلية بإحداث تغيرات اجتماعية في الريف على مستوى القبيلة، وفي المدينة على مستوى الأسرة المهاجرة من الريف إلى المدينة والعكس كذلك.
- تباين إحصائيات النمو والتوزيع الديموغرافي.
- تباين المعايير الثقافية بين العائلة المهاجرة والمتفاعلين معهم من سكان المدينة.
- التغيير المفاجئ لنمط المعيشة من خلال الانتقال من بيئة تقليدية ريفية إلى بيئة حضارية أو شبة حضارية في المدينة وبشكل غير تدريجي، قد تؤدي إلى صدمة في مختلف الجوانب الحياتية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وهذا يؤدي إلى ظروف نفسية اجتماعية صعبة.

- اضطرار بعض الشباب إلى الخروج عن بعض التقاليد الاجتماعية من ثقافة الانغلاق إلى ثقافة الانفتاح؛ بغية الحصول على التكافؤ الاجتماعي والثقافي في المدن.
- رغم وجود عوامل أخرى للهجرة الداخلية بعد سنة1962 كالتوجه نحو المناطق الصناعية، إلا أنه يمكن للدارس التماس أثر وبصمة سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي في الهجرة لفترة ما قبل الاستقلال.
- من بين أهم نتائج الدراسة الوقوف على حقيقة تاريخية اجتماعية متمثلة في تأثُّر الهجرة الداخلية للجزائريين بسياسات إدارة الاحتلال الفرنسي بشكل مباشر، وبدورها انعكست الهجرة على التحولات الاجتماعية في الجزائر في المدينة والريف خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1973.

التوصيات

- تقنين موضوع الهجرة الداخلية كمحور قائم بحد ذاته، لها خصائصها التاريخية الاجتماعية، مع تتبع مسار انعكاساتها في المجتمع بنظرة أكاديمية عميقة، على أساس أن لها دوافع وانعكاسات ونتائج على المهاجر ومحيطه.
- وجوب التركيز على إحداث تقارب بين الدراسات التاريخية والدراسات الاجتماعية في صورة شاملة بعيدا عن النظرة السياسية للوقائع، من خلال ربط الأحداث التاريخية الاجتماعية بالجوانب المؤثرة فيها سواء الأحداث المباشرة أو غير المباشرة، مع الحرص على تتبع نتائجها الحينية والبعيدة بمنظور أنثروبولوجي.
- ومن ضمن المقترحات حث وتكليف طالبة الماستر خلال مرحلة اختيار موضوعات مذكرات التخرج بضرورة التركيز على الموضوعات التي تهتم بالحياة الاجتماعية للجزائريين، ومعالجة الموضوعات التاريخية بمنظور العلوم الاجتماعية.

التعليقات

-**التعليق رقم01:** ألكسي دوطوكفيل 1805-1859 (Alexis de Tocqueville): هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل سياسة. كتب عن التحولات الاجتماعية بأمريكان وكتب عن الأوضاع في الجزائر وفق شهادته الخاصة وما عايشه خلال المراحل الأولى من الاحتلال، وكان له احتكاك مع رجال الدين والقادة العسكريين والجنود وحتى مع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، كما كتب يوميات رحلته من وهران غربا إلى الجزائر وسكيكدة شرقا كملاحظات سنة 1841، دوّن فيها الكثير من التفاصيل. ليكتب بعدها في سنة 1847 مجموعة من التقارير بصفته مقرر لجنة برلمانية. قدّم عدة مقترحات منها مقترحات بيجو بخصوص إنشاء قرى فلاحية عسكرية(دوطوكفيل، 2008، الصفحات 7-11). كما ترك كتابا مهما بعنوان: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان. قدّم فيه آراءه الخاصة حول كيفية تسيير مشروع الاستيطان وطرق تفريق القبائل والعديد من العناصر المهمة.

التعليق رقم :02 وجدت وجهة نظر أخرى تدعو إلى أن مصطلح " الدوار" من أصول لفظية محلية تدل على دائرة من الخيم يرسمها تخيم عائلة موسعة، وتكون تبعا لعدد العائلات داخل العائلة الكبرى، وتتكون الدائرة من 3 إلى 12 خيمة ذات قرابة دم واحدة، بخلاف القرابة الاجتماعية على مستوى العرش(عدي، 1983، صفحة 55).

قائمة المراجع

ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب (الإصدار ط1، المجلد 15). بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

أحمد سيساوي. (جوان2009). إشكالية القبيلة كمعلم سياسي في البعد البايلكي من خلال رؤية المرشال فالي 1838 -1841. قسنطينة: مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة.

ألكسي دوطوكفيل. (2008). نصوص عن الجزائر في فلسفه الاحتلال و الاستيطان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الهواري عدي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر –سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 (المجلد ط1). بيروت لبنان: دار الحداثة للنشر والتوزيع والطباعة.

رشيد زوزو. (2008). الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008. قسنطينة: جامعة منتوري.

عائشة غطاس. (2000 -2001). الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1800 مقاربة اجتماعية اقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

عبد الحميد زوزو. (2007). الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عدة بن داهة. (بلا تاريخ). الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962. الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

علي زين العابدين. (ديسمبر, 2017).ا لهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية و الاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري-قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962. (مجلد8، المحرر) المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية(13)، الصفحات 70-88.

عمار هلايلي. (2007). الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر.

فاطمة حباش. (2012-2013). المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870 تيارت. سعيدة .جرفيل. البيض- نماذجا-. وهران: جامعة وهران.

فيريول جيل. (2011). معجم مصطلحات علم الاجتماع (المجلد ط1). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

محمد السويدي. (بلا تاريخ). مقدمه في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر. بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد بليل. (بلا تاريخ). تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 1914 دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني عمالة وهران.

محمد شمبازي. (2009). المحتشدات في الجزائر عملية تهجير قصرية لغايات عسكرية. مخبر الدراسات و الأبحاث حول الرحلة و الهجرة.

يحيى بوعزيز. (2007). سياسه التسلط الاستعماري والحركة الوطنة الجزائرية 1830-19542007. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.